الأمم المتحدة

S/2012/237



Distr.: General
19 April 2012
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أنقل إليكم رسالة مؤرخة ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢ واردة من رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، كادريه ديزيريه ويدراوغو، بشأن الحالة في مالي (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) **بان** كي - مون



المرفق

رسالة مؤرخة ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

نوايا الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن التمرد في شمال مالي

أثناء الجلسة الاستثنائية لهيئة رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أوروبا المعقودة في أبيدجان، كوت ديفوار، في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٢، اعتمدت القمة، ردا على التمرد الانفصالي المتفاقم في شمال مالي والفظاعات المصاحبة للاستيلاء على الأراضي، قرارا يدعو إلى الوقف الفوري لإطلاق النار، وحثت المجموعات المسلحة على السعي للانتصاف من مظالمها عن طريق الحوار. وفي حالة عدم استجابة المجموعات المسلحة للدعوة إلى المفاوضات، قررت القمة اتخاذ جميع التدابير الضرورية لإنهاء التمرد وضمان السلامة الإقليمية لمالي، بما في ذلك استخدام القوة.

استنادا إلى خلفية استمرار الهجمات والفظاعات التي يرتكبها متمردو ''الحركة الوطنية لتحرير أزواد'' وغيرها من المجموعات المتمردة، كررت الهيئة الإعراب عن مواقفها في بيان صادر في نهاية قمة مصغرة عقدت في أبيدجان في ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٢.

بيد أن الحالة السياسية والأمنية في مالي قد تدهورت سريعا منذ ذلك الحين، حيث جرى احتلال جميع المدن الكبرى في الشمال وحدث تدفق منذر بالخطر لمجموعات يشتبه في كونها إرهابية ومجموعات مسلحة أخرى إلى منطقة النزاع من خارج مالي. وبينما يتنافس متمردو ''الحركة الوطنية لتحرير أزواد'' و ''أنصار الدين'' على السيطرة على الأراضي المحتلة، تقوم خلايا إرهابية وإسلامية، بما في ذلك ''تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي'' والسلفيون، فضلا عن شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود، بتوسيع نفوذها وأنشطتها غير القانونية في المنطقة. وتتفاقم الآثار الإنسانية لذلك يوميا، إذ يواصل آلاف المدنيين الفرار من الفظاعات.

وقد حوّل الهجوم والإجرام الانفصاليين الأجزاء الشمالية من مالي إلى أقل المناطق أمنا في غرب أفريقيا اليوم. ولا تطرح الحالة تهديدا خطيرا لوحدة مالي وسلامتها الإقليمية فحسب، بل إنها، والأهم من ذلك، تمثل أيضا خطرا أكبر على السلام والأمن الإقليميين والدوليين. وفي هذا الصدد، تنظر الهيئة إلى التمرد في شمالي مالي كعدوان موجه ضد دولة عضو في الجماعة، ومن ثم عدوان على الجماعة.

وإن أحكام بروتوكول عدم الاعتداء (١٩٧٨) وبروتوكول المساعدة المتبادلة في مجال الدفاع (١٩٨١) للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وبوجه خاص المادة ٢٥ من البروتوكول المتعلق بآلية منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها وحفظ السلام والأمن (١٩٩٩)، تُلزم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بالرد على العدوان الموجه ضد دولة عضو. وأود أيضا أن أؤكد أن هذه الأحكام تنسجم تماما والأحكام ذات الصلة لميثاق الأمم المتحدة.

ودأبت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على العمل عن كثب مع الاتحاد الأفريقي بهذا الشأن. وفي بيانه الأخير الصادر في ختام جلسته الـ ٣١٦ المعقودة في ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢، أعرب مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي عن تأييده الكامل لجميع القرارات التي اتخذتها الهيئة حتى الآن بشأن الحالة في مالي.

وفي ضوء ما تقدَّم، يشرفني أن أحيطكم علما باعتزام الهيئة مواصلة السعي إلى إنها العدوان الموجه ضد مالي سلمياً. ولكن إذا واصلت ''الحركة الوطنية لتحرير أزواد'' ومقترفو العدوان المعنيون الآخرون تجاهل المبادرات السلمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فإن الهيئة تعتزم اتخاذ جميع التدابير الضرورية، بما في ذلك استخدام القوة، دفاعا عن وحدة مالي وسلامتها الإقليمية، بموجب الولاية المنصوص عليها في الفصلين السابع والثامن من الميثاق.

وبينما أعرب عن تقديري للمساعدة التي يقدمها الأمين العام عن طريق التكرم بإحاطة مجلس الأمن علما بموقف الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والسعي للحصول على تأييد مجلس الأمن للإجراءات المتخذة من قِبل الجماعة والاتحاد الأفريقي، فإنني أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب لكم مجددا عن التزام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بالعمل عن كثب مع الأمم المتحدة لمصلحة السلام والأمن الإقليميين في غرب أفريقيا.

(التوقيع) كادريه ديزيريه **ويدراوغو**

رئيس المفوضية